العرب
الإثنين 2021/05/17
السنة 43 العدد 12061

حملة انتخابية مرتقبة في الجزائر تخيم عليها أجواء من التوتر السياسي والاجتماعي

السباق للسيطرة على البرلمان القادم ينحصر بين الإخوان والمستقلين

أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات في الجزائر إرجاء انطلاق الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية المبكرة إلى الخميس القادم الموافق للـ20 من مايو 2021 وسط توتر سياسي واجتماعي تعرفه البلاد، ما يُفاقم المخاوف بشأن نسب المشاركة في هذا الاستحقاق الذي يبدو السباق منحصرا فيه بين الأحزاب الإخوانية واللوائح المستقلة.

صابر بليدي

الجزائر – تنطلق بعد أيام قليلة في الجزائر، الحملة الدعائية للانتخابات النيابية المبكرة في أجواء من التوتر السياسي والاجتماعي، لكن المنخرطين في المسار السياسي، يراهنون على الاستحقاق المذكور ليكون عرسا ديمقراطيا، يفرز برلمانا جديدا يجسد خطاب التغيير الذي تروج له السلطة.

ويتوقع رئيس السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات محمد شرفي، أن تكون الانتخابات النيابية المبكرة المقررة في الـ12 من يونيو القادم، "عرسا ديمقراطيا، وأن انتخاب النواب الجدد سيكون انفراجا للجزائر الجديدة"، رغم الأجواء السياسية والاجتماعية المتوترة في البلاد، حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة الاحتجاجات العمالية والسياسية، مقابل ارتفاع منسوب القمع والتضييق على المعارضين للسلطة.

وتنطلق الحملة الانتخابية الخميس المقبل، إذ ينتظر أن تخوض الأحزاب السياسية واللوائح المستقلة جولة مكوكية على مدار أسبوعين ونصف الأسبوع، من أجل إقناع الناخب الجزائري، أولا بالمشاركة في الاقتراع، ثم ثانيا ببرامجها الانتخابية، في ظل المخاوف من تسجيل نسبة عزوف ومقاطعة قوية، على غرار ما حدث في الاستفتاء الشعبي على الدستور، المنتظم في الفاتح من نوفمبر الماضي.

ويبدو أن الطبقة السياسية التي انزعجت من "حملة المقص" التي مارستها السلطة المذكورة على الكثير من اللوائح الحزبية والمستقلة، لما أقصت العشرات من المرشحين لأسباب مختلفة، دفعت قادة أحزاب إسلامية إلى تكريس ضغوط على رئيس السلطة محمد شرفي الذي التقى بهؤلاء، غير أن الوتيرة استمرت بنفس النمط، حيث أسقطت مريم مقري، ابنة رئيس حركة مجتمع السلم الإخوانية عبدالرزاق مقري في الدائرة الانتخابية للعاصمة، في أعقاب اللقاء المذكور.

وصرح الرجل الأول في "حمس" بأن حركته قد "ظلمت" من طرف سلطة الانتخابات، بينما اكتفى حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقا، بإصدار بيان وصف بـ"الناعم"، بعد إقصاء أمينه العام أبوالفضل بعجي من الترشح في العاصمة، عبر فيه عن امتعاضه ممّا أسماه بـ"حملة استهدفت لوائحه"، وحمل المسؤولية للجان الفرعية بينما تحاشى توجيه نقده للسلطة المركزية.

ووسط غموض يكتنف طبيعة المشهد السياسي المنتظر في البلاد، بين تأويلات ترجح فرضية هيمنة الإسلاميين على البرلمان القادم، في ظل التقارب المسجل بين الإخوان والسلطة، وبين الاستحواذ عليه من طرف المستقلين الذين دخلوا السباق بقوة، مستفيدين في ذلك من الدعم المادي والتشريعي الذي أولته السلطة الجديدة للمجتمع المدني، لا يولي الشارع الجزائري أي أهمية للحملة الدعائية المنتظرة، على الأقل خلال الأيام القليلة التي تسبقها.

وجاء العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين ليتحول إلى ورقة انتخابية لدى الأحزاب الإخوانية، حيث صرح رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، بأنه "لو تفتح الحدود سيكون أول المنضمين لغزة"، بينما حولها عبدالقادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني، إلى مادة سياسية لاستمالة الشارع المتعاطف مع الشعب الفلسطيني.

هل ينجح الاستحقاق الانتخابي وسط الاحتقان الاجتماعي الكبير؟

محمد شرفي
انتخاب النواب الجدد سيكون انفراجا للوضع في الجزائر الجديدة

وكانت السلطة الجزائرية، قد أعدت قانونا انتخابيا جديدا يستهدف ما أسمته بقطع الطريق على المال السياسي، ومراجعة العديد من الآليات التي كرست أغلبية تقليدية هيمنت على البرلمان طيلة العقود الماضية، وفتحت المجال أمام عنصري المرأة والشباب، بإقرار تخصيص نصف اللائحة للأولى، وثلثها للثاني، فضلا عن دعم مادي ومالي له.

غير أن السقوط الجماعي للكثير من اللوائح والأسماء أثار مخاوف الطامحين لشغل المقاعد النيابية، خاصة في ظل تمسك السلطة بتنفيذ بنود القانون الانتخابي الجديد إلى درجة التعسف، حسب وصف بعض السياسيين والناشطين الذين تم إقصاؤهم لأسباب مختلفة لم يقتنعوا بها.

ويبدو أن الانتخابات النيابية التي ترفضها أحزاب راديكالية والحراك الشعبي، وتهدد بإفشالها كما حدث مع الاستحقاقات الانتخابية السابقة (الانتخابات الرئاسية والاستفتاء الشعبي على الدستور)، لم تعد تخيف سلطة تنظيم الانتخابات، التي باتت ترضى بالقليل حسب ما يُستشف من تصريحات رئيسها.

وسبق لمحمد شرفي أن أعرب في تعليقه على النتائج المتدنية للمشاركة في الاستحقاقات السابقة، عن "ارتياحه وقناعته بالأرقام المسجلة"، وبرر ذلك بكون كبرى الديمقراطيات العريقة في العالم صارت تسجل عزوفا شعبيا.

وذكر بشأن النتائج التي حققها الرئيس الحالي عبدالمجيد تبون في الانتخابات الرئاسية، بأن "الجزائر لأول مرة تعرف رئيسا حلالا"، في تلميح للتزوير والتضخيم الذي كان يلف الاستحقاقات الرئاسية الأخرى، لكن انطباع الرجل لا يمكن أن يحجب أزمة الشرعية الشعبية التي تؤرق المؤسسات الحالية، وليس بعيدا أن يتم استنساخها في البرلمان القادم.

وكانت الحكومة الجزائرية، قد اتهمت النقابات العمالية التي نظمت سلسلة إضرابات متتالية خلال الأسابيع الأخيرة، بـ"العمل لصالح أجندات خارجية تريد التشويش وإجهاض الموعد الانتخابي"، وهو الموقف الذي تكرر من طرف عدة فاعلين في السلطة، على غرار المؤسسة العسكرية التي وجهت عبر مجلة الجيش الناطقة باسمها، تهما مماثلة للشركاء الاجتماعيين ولقوى الحراك الشعبي الرافضة للانتخابات.

وتصاعدت العديد من الأصوات في الآونة الأخيرة، تدعو إلى تأجيل الانتخابات التشريعية، والتفرغ لحل الأزمة السياسية القائمة، عبر القيام بإجراءات تهدئة وفتح حوار سياسي شامل بين الجميع، لبلورة خارطة طريق تنتهي بانتخابات تفرز مؤسسات شرعية في المجالس المحلية والمركزية ورئاسة الجمهورية.

انطلاق تمرين عسكري بمشاركة 12 دولة في تونس

تونس – انطلق الأحد في عرض السواحل الشمالية التونسية التمرين البحري متعدد الأطراف "فينيكس إكسبريس 21" بمشاركة قوات بحرية من 12 دولة وبالتعاون مع القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم).

وكانت وزارة الدفاع التونسية قد أعلنت السبت في بيان لها أن هذه القوات ستشارك في تدريب يستمر من الـ16 إلى الـ28 من الشهر الجاري.

وأوضحت أنه سيشارك في التمرين 130 ضابطا من 12 دولة، هي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة واليونان ومالطا.

وأضافت وزارة الدفاع التونسية أن المناورات ستتم بالشراكة مع القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) وتشارك فيها أربع بواخر تتبع جيش البحر التونسي وخمس بواخر عسكرية أجنبية، وهي ترمي إلى "تدريب البحريات المشاركة على قيادة وتنفيذ عملية بحرية مشتركة لمقاومة الأنشطة غير المشروعة بالبحر".

ويهدف التمرين كذلك إلى "تطوير مهارات العسكريين من خلال تبادل الخبرات في ما بينهم".

وقال الكابتن هاري نايت مدير التمرين إن "الهدف من مثل هذه التدريبات هو التأكد من قابلية التشغيل بين الشركاء في العمل من أجل زيادة الأمن البحري والحفاظ على التجارة العالمية".

وتابع نايت أن "هذه التمارين البحرية ستسمح بتنمية المهارات مع الشركاء الإقليميين".

وكانت تونس واليونان قد أجرتا في بداية أبريل الماضي تمرينا عسكريا مشتركا في المياه الدولية حول مكافحة الأنشطة غير المشروعة من بينها الهجرة غير القانونية والتهريب.

كما نظمت تونس والولايات المتحدة تمرينا بحريا مشتركا في يناير الماضي وفي السادس من مايو الجاري.

ولأول مرة زارت وحدة تابعة لخفر السواحل الأميركية تونس في سياق تعزيز العلاقات بين البلدين.

وتعيش تونس على وقع أزمة سياسية واقتصادية، وتسجّل سواحلها باستمرار عمليات هجرة غير قانونية في اتجاه أوروبا.

وسجلت في 2011 أعلى عدد من عمليات الهجرة غير القانونية، حيث ارتفعت خلاله الهجرة بشكل قياسي قبل أن تتراجع نسبيا.

وبلغ عدد التونسيين الواصلين إلى إيطاليا عن طريق الهجرة غير النظامية منذ شهر يناير الماضي 1385 تونسيا، حسب ما جاء في تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشهر أبريل الماضي.

الميليشيات تتحدى قرارات المجلس الرئاسي الليبي

عماد الطرابلسي يرفض تسليم جهاز المخابرات ومقراته للواء حسين العايب

طرابلس – وضع تعيين اللواء حسين العايب رئيسا جديدا لجهاز المخابرات الليبية المجلس الرئاسي بقيادة محمد المنفي في أول مواجهة مع الميليشيات التي ترفض التعيين.

وقالت أوساط سياسية في ليبيا إن رئيس الجهاز السابق عماد الطرابلسي رفض تسليم مقرات الجهاز للعايب الذي تم تعيينه قبل أيام، ما يُعيد المخاوف من إمكانية العودة إلى مربع العنف مجددا في البلاد في ظل تعنت أمراء الحرب على غرار الطرابلسي.

وأكد المحلل السياسي سالم الغزال استمرار أزمة رئيس جهاز المخابرات اللواء حسين العايب قائلا "تستمر هذه الأزمة في ظل محاولات متواصلة من رئيس الجهاز المقال عماد الطرابلسي لعرقلة عمل اللواء العايب".

وأضاف الغزال في تصريحات بثتها قناة "ليبيا الحدث" الأحد أن "الميليشياوي عماد الطرابلسي لم يسلم المقرات للعائب حتى الآن، إضافة إلى رفض تسليم الملفات الخاصة بالجهاز، فيما يمارس العايب مهامه من خارج المقرات بعد التكليف الرئاسي له منذ نحو أسبوع".

وأفاد الغزال بأن "تنظيم الإخوان في ليبيا يرفض تولي اللواء حسين العايب، وأنه يحاول عرقلة الأمر عن طريق دعم الطرابلسي والميليشيات التي ترفض التسليم".

وتابع "رفض تسليم السلطة للعايب يشكل أزمة معقدة تتمثل في فرض قرار الميليشيات على قرار المجلس الرئاسي، وأن تلك الخطوة تشكل عقبة كبيرة أمام أي قرارات مستقبلية".

وجرى تعيين الطرابلسي نائبا لرئيس جهاز المخابرات منذ سبتمبر الماضي من قبل رئيس حكومة الوفاق سابقا فايز السراج، لكن الطرابلسي لم يكتف برتبته تلك بل تحول إلى رئيس للجهاز دون أن يصدر قرار رسمي ينص على ذلك.

الميليشيات عقبة رئيسية في طريق السلطة الانتقالية

وعمل السراج على تعيين العديد من أمراء الحرب في ليبيا في مناصب سيادية، على غرار الطرابلسي الذي يتحدر من الزنتان وهو آمر ميليشيا قوة المهمات الخاصة.

وعزا مراقبون وقتها توجه السراج إلى السياق الذي رافقه في ظل مواجهته آنذاك مع وزير الداخلية فتحي باشاغا.

وكان المجلس الرئاسي قد أعلن قبل أيام عن تعيين اللواء حسين محمد خليفة العايب رئيسا لجهاز المخابرات الليبية، وذلك في إطار الصلاحيات الممنوحة للمجلس التي حددها ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتونس في نوفمبر الماضي.

وكانت صحيفة "الساعة 24" المحلية في ليبيا قد نقلت عن مصادر مطلعة في وقت سابق من الشهر الجاري تأكيد الطرابلسي بأنه لن يسلم مقر المخابرات للواء العايب، معتبرا أنه من "أزلام" النظام السابق ومن الموالين للجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر.

وكانت ميليشيات ما يُعرف ببركان الغضب قد حاصرت في العاشر من مايو الحالي مقر فندق "كورنثيا" في العاصمة طرابلس لإجبار رئيس المجلس الرئاسي، والذي تمكن من الخروج من الفندق، على إقالة نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية وحسين العايب رئيس جهاز المخابرات الجديد.

> أزمة رئيس جهاز المخابرات تزيد التحديات التي تواجه السلطة الانتقالية الساعية لاستكمال الاستحقاقات التي تم انتخابها على أساسها

وطالبت الميليشيات بالإبقاء على الطرابلسي، المعين من قبل حكومة الوفاق السابقة رئيسا لجهاز المخابرات الليبية، وتعيين بديل للوزيرة نجلاء المنقوش وذلك بعد أن تم استهدافها بحملة واسعة النطاق إثر دعوتها لضرورة إخراج تركيا مرتزقتها وقواتها من البلاد.

ويرى مراقبون أن أزمة رئيس جهاز المخابرات تزيد من التحديات التي تواجهها حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برئاسة عبدالحميد الدبيبة والمجلس الرئاسي الساعيين لاستكمال الاستحقاقات، التي تم انتخابهما على أساسها على غرار المصالحة الوطنية الشاملة ومعالجة الملف الأمني من خلال تفكيك الميليشيات وترحيل المرتزقة، والأهم إيصال البلاد إلى انتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

ويأتي ذلك في وقت لم تبعث فيه الأطراف المعنية بالملف الأمني أي إشارات بشأن قبولها بما جاء في التفاهمات الليبية على غرار تفكيك الميليشيات وسحب المرتزقة والقوات الأجنبية.

وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار يتعيّن على القوات الأجنبية والمرتزقة مغادرة البلاد خلال الأشهر الثلاثة التي تلت توقيع الاتفاق، أي بحلول 23 يناير الماضي، لكن ذلك لم يتحقق إلى الآن.

والسبت، حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أنّ ليبيا "لم تشهد أي انخفاض في عدد المقاتلين الأجانب أو أنشطتهم" وخصوصا وسط البلاد، وهو ما يعرقل مسار التسوية السياسية والجهود الدولية لإحلال السلام.